

نقىيى مءى نءسن مناآ الإسءءمار فى الإزائر فى الفءرة 1995-2015

الإرسال: 2017/07/02

القبول: 2017/10/13

النشر: 2017/12/31

أ. بءى مءلة

كلية العلوم الإقءصاءية والءءارية وعلوم النسيىر
جامعة سطف 1 - الإزائر

Abstract:

Algeria sought to improve its investment climate in order to acquire the foreign investors' confidence to make them establish their projects inside the country. It achieved some of its goals by improving their investment climate comparing with reforms beginning period. But in this time/world, and because of competition aggravation; just improving the investment climate is insufficient but must be one of the best.

Key Words : investment climate, investment attraction, competitiveness in the investment climate

ملءص:

ءسعى الإزائر لءءسين صوءءها الءارءية بصفة عامة ومناآ اسءءمارها بصفة خاصة، من أجل كسب ءقة المسءءمرىن الأءانب وءعلمهم يؤطنون اسءءماراءهم بها. وءد قءطءت أشواطا فى سبىل ءءقىء ذلك، من ءلال أن مناآ اسءءمارها شءء ءءسنا كىبرا مقارئة مع فءرة بءاية إصلاءاء الءوءه نءو اقءصاء السوء؛ إلا أن مجرد ءءسين مناآ الاسءءمار ءبر كاف لءءقىء الأهداف المرجوءة فى ظل المنافسة الءولية فى مءال ءءسين مناآ الاسءءمار، ولابد أن ءكون من بىن الأحسن لى ءءقءها.

الكلمات المفتاءية: مناآ الاسءءمار، ءءب الاسءءماراء، ءنافسية مناآ الاسءءمار فى الإزائر

ءمءىء: ءشىر إءصاءاء منظمءة الءارة العالمىة أن أكءر من 60% من ءءم الءارة العالمىة هى سلع مصنعة من ءىء الءىمة، أى ءلءى ءءم الءارة فى المءءءاء المصنعة وبالءالى فإن أساس بناء اقءصاء قوى يعءمء على ءطوير القءاع الصناعى الذى يعءبر محركا للنشاط الإقءصاءى ومصدرا من مصادر الءءل المهمة.

وبالنسبة للإزائر الءى ءسعى إلى ءنوبع مصادر الإيراءاء والءءلص من ءبعىة قءاع المءروقات، فإن ءطوير الصناعة يعءبر أحد المفاءىء الءى ءوفر مءاءىل ءائمة وءقىقىة. وءكن ذلك ىءلءب ءوفىر مناآ اسءءمار ملاءم ومناسب ىضمن اسءءلال الموارء المءاءة بكفاءة وىسمء ببناء قاعءة صناعىة مءطورة،

وبالفعل فإن موضوع تحسين بيئة الأعمال قد نال اهتماما كبيرا ضمن الإصلاحات المتبناة والخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق، وذلك بسن التشريعات الخاصة بالاستثمار وأشكاله، ودخول المستثمر الأجنبي وتقديم الحوافز والامتيازات، ولكن كما هو معروف فإن بيئة الأعمال يجب أن تكون مستقرة وتنافسية من أجل احتضان الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية.

ومن أجل تحليل بيئة الأعمال فى الجزائر ومعرفة مميزاتها وقدراتها، نطرح الإشكالية التالية:

ما هى وضعية مناخ الاستثمار فى الجزائر وما مدى تحسينها؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية سوف نقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام:

- تعريف مناخ الاستثمار وخصائصه
- متطلبات جودة مناخ الاستثمار
- واقع مناخ الاستثمار فى الجزائر

أولاً: تعريف مناخ الاستثمار وخصائصه:

1. تعريف مناخ الإستثمار:

يقصد بمناخ (بيئة، محيط) الاستثمار، كل ما يوجد من متغيرات حول المؤسسة وتؤثر على قراراتها وعلى نجاحها أو فشلها¹.

مناخ الاستثمار هو مجمل العوامل التى تحدد سلوك المستثمر، أو هو مجموعة المتغيرات والقيود والمواقف والظروف التى تؤثر على قرارات المستثمر، وتجعله يواجه جهوده من أجل دراستها والتحكم فيها².

أو هو مجمل الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية، والقانونية والإدارية والمؤسسية السائدة فى بلد ما، والتى تؤثر على نجاح المشروع الإستثماري؛ وتتفاعل هذه المتغيرات فيما بينها لتولد أوضاعاً جديدة، يمكن أن تساعد على جذب الإستثمارات أو تؤدي إلى تنفيها³.

كما يعرف بأنه مجموعة عنكبوتية من المتغيرات والعلاقات المتشابكة والمصالح المتداخلة، التى تشتمل على عوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية وتؤثر على قرارات المستثمر⁴.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى التعريف التالى:

مناخ الاستثمار هو مزيج الأوضاع والعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية الثقافية والقانونية والدولية السائدة فى بلد ما، والتى تؤثر فى ثقة المستثمر إيجاباً أو سلباً وتجعله يتخذ القرار بإقامة استثماره فى تلك البيئة من عدمه.

2. خصائص مناخ الإستثمار: يتصف مناخ الاستثمار بمجموعة من الخصائص والمميزات نذكر منها:

- وحدة مناخ الإلستمار: يظهر من خلال تأثر مناخ الإلستمار على المؤسسات التى تعمل فىه أن لكل مؤسسة مناخ إلستمار خاص بها؛ لكن مناخ الإلستمار واحد وىخص كل المؤسسات التى تعمل فى قطاع أو صناعة معينة، وإنما كل واحدة منهم تتأثر إنطلاقا من الجوانب التى تهملها أو من المملومات التى تتحصل عليها حوله.
- الترابط بين متغىراته: إن المتغىرات المكونة لمناخ الإلستمار لىست وحدات منفصلة عن بعضها البعض، ولكن يوجد ترابط وتفاعل فىما بىنها، فمثلا الممارسات الحماىة من جهة يمكن إعتبارها ذات أبعاد سىاسىة وفى الوقت نفسه ذات تأثيرات إقتصادىة⁵.
- التعلقىد: إنَّ مناخ الإلستمار معقد جدا، وذلك لأنَّ المتغىرات التى تدخل فى تكوىنه غىر محدودة العدد ولا يمكن حصرها، وفى إطار تفاعلها مع بعضها البعض تولد أوضاعا جدىة؛ والمستثمر ىهتم بالمتغىرات التى ىراها ضرورىة وتؤثر على قراراته، وهذا بالإعتماد على القطاع الذى يعمل فىه وحجم المنافسة وأهدافه⁶.
- التغىر والتقلب: ىميل مناخ الإلستمار إلى التغىر والتقلب، وذلك إما على مستوى سوق معين أو صناعة أو منطقة معينة، وهذا ما ىصعب عملىة إلتخاذ القرار وىستوجب الدراسة الجىدة وتوقع التغىرات⁷؛
- قابلىة التقسىم: يمكن تقسىم مناخ الإلستمار إلى عدة مستويات أثناء عملىة الدراسة والتحلىل، فىمكن التركىز عند دراسته على المستوى المحلى أو الجهوى أو الوطنى ثم فوق الوطنى ثم الدولى. كما يمكن التحلىل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع، وىرتبط التقسىم بنشاط المستثمر والسوق الذى يعمل على مستواه؛
- يمكن للمستثمر أن ىؤثر فىه: ىؤثر مناخ الأعمال على سلوك المستثمر من خلال المتغىرات المخلتفة، ولكن من الممكن أن ىؤثر هو بدوره فى مناخ الأعمال وهذا فى حالة كونه مستثمرا كبرى أو شركة محتكرة.

ثانىا: متطلبات جودة مناخ الإلستمار:

ونعنى بها مجمل العوامل الواجب توافرها فى مناخ الإلستمار لىصبح مناسبا وجاذبا للإلستمارات، والتى ىركز عليها المستثمرون فى تققىمهم لهذا الأخير. وحسب دراسة أعدتها غرفة التجارة الأمريكىة على بعض الشركات متعددة الجنسىات، تتعلق بالشروط التى تفضلها هذه الشركات فى مناخ الإلستمار من أجل إلتىار موقع توطىن الإلستمار، خلصت إلى تحدىد العوامل التالىة⁹:

- السوق الداخلى: من حىث حجمه وإمكانىات نموه وبالأخصوص القوة الشرائىة؛
- حرىة الدخول إلى السوق: حدة المنافسة ودرجة تدخل الحكومة فى السوق؛

- توافر العمالة والمواد الأولية : لىث أن توافر العمالة المؤهلة والمواد الأولية فى الللء لعللر مهمما بالنسبة للمستثمر الألىلى؛
 - ثبات سعر الصرف : لأنّ تلىر قىمة العملة يؤلى إلى خسارة لىء من رأس المال المستثمر، وثبات قىملها لعللى ثقة أكبر للمستثمرين؛
 - لرىة تحويل الأرباح إلى الللء الأم فى حالة تحقيق ذلك؛
 - لماية حقوق الملكية بكل أنوالها؛
 - إمكانية التصلىر فىما بعد، أى ملى تشلىع السلطات للصادرات؛
 - تلىل الصعوبات التنلىلمىة لىث أنها كلما كانت قليلة ساعلى على لىل الإسنلمار؛
 - تقلىم التحفىزات الضربىة والمعاملة العاعلى مع المستثمرين الملىلىن؛
 - إنلفاض اللىلر السىاسى؛
 - الولىع الإلقئصاعلى لللىل لىث لىل أن لىكون قابلا للتنبؤ به وقىاسه لأن ذلك لعللى ثقة للمستثمرين؛
 - توافر البنىة التلىة الاعمىة.
- ولمكن تفصلل العوامل السابقة على النلى الآلى:

1. الإستقرار الأمنى والسىاسى:

فتوفر الإستقرار الأمنى والسىاسى لعللر شلرأ أساسىا ولعللر لورا مهمما فى إعطاء ثقة أكبر للمستثمرين، لأنه لى وإن كانت المردولىة المتوقعة لإسنلماراتهم كبىرة فهم لا لمللون إلى إقامتها فى مناخ مضطرب. والإستقرار السىاسى لعللى إنلفاض الملىلر السىاسىة العامة اللى تمس لىلل الفاعلىن فى ذلك المناخ، أو اللاصة والللى تلخص بعض المؤسسات أو اللول فقط، وهذه الملىلر لمكن أن تنلىم عن التلىر فى اللكومة اللالىة وملىء أخرى بفلسفة ملىارة وفى فئرات قصىرة، الىمال قىام لروب أو ثورات أو انفصالات، ولول الإرهاب أو التناحرات العرقىة، بالإضافة إلى ألىزاب المعارضة والملىلر اللىلوماسىة مع اللول الألىرى¹⁰.

2. الإستقرار الإلقئصاعلى:

ولتحقق عن طرىق لىل توازنات فى الإلقئصاع الللى وتوفر الفرص الملائمة لنلىل الاسنلمار، ولتلىلى من لىلال التوازن فى الملىزانىة العامة وملىزان الملقوعات وسعر الصرف، والتللكم فى معلقلات التلضخم والفائءة، بالإضافة إلى إستقرار السىاسات الإلقئصاعىة الملىتهلى من قبل اللكومة، والملىمثلة فى السىاسات الإستللمارىة والتلىارىة والضربىة. كما لىساعد فى لىلشن مناخ الاسنلمار إنلقاع الإلقئصاع على العالم اللارىى والعمل وفق مبادئ اللول من لرىة الملكية والمبادئ.

3. الإطار التشرىعى والتنظىبى المناسب:

ىطلب مناآ الاسئمار الؤىء تشرىعات كافىة ومءوافقة ومئناسقة مع بعضها البعض ، ومئمىز بالوضوح والبساطة وتكرس عدم المئمىز بىن المئعاملىن المألىىن والأؤانب فالإطار التشرىعى والتنظىبى المناسب يؤءى إلى ءقلىل المأاطر وزىاءة ءقة المئسئمرىن الأؤانب، الؤىن ىئمون بضمان المأاملة العاءلة مع المألىىن وبقوانىن منع مصادرة الملكىة أو التأمىم والعوءىضات فى ءالة وقوعهما، إضافة إلى ءق اللؤوء إلى ءءكىم الءولى لئسوىة المئازعات المئعلقة بالإسئمار .

4. ءوافر الهىاكل القاعدىة:

المئمئلة فى مآءلف المرافق الئى ءءدم ءءماء للمئسئمرىن وئسهل من عملهم، مئل البنىة ءءئىة المأساءة على ءءفق السلع والءءماء والمعلوماء والأشؤاص، من شبكات المواصلات البرىة والبحرىة والؤوىة، والإءصالات والماء والطاقة، بالإضافة إلى البنوك والمؤسساء المالىة والمكاتب الإسئشارىة، والفئاءق والؤامعائ ومراكز البءء والمأابر وؤىرها، الئى من شأنها أن ءساعد على ءقلىل ءءكالىف الأولىة للمشارىع الإسئمارىة وئساهم فى الإنطلاق السرىع لها.

5. الؤوافز والضمانات الؤبائىة والئموىىة:

وىءلأى ذللك من ءلال ءءءىم ءءفىضات ضرىبىة أو إعفاءات ءمركىة كلىة أو على المواء الأولىة، أو ءوفىر قروض بمعدلات ءفضىلىة، وكذللك الضمانات المئعلقة بءءووىل الأرباآ أو ءعوىض القروض¹¹.

6. الشفافىة:

وىقصد بالشفافىة الوضوح ءام بالنسبة لعملىة إءآا ذ القرار الإسئمارى، ومن ءانب إءءصاء السواق ىقصد بها أن شروط المئافسة فى السواق موءوءة وعاءلة ولىس هئاك أى مئمىز بىن المئعاملىن الإءءصاءىىن. وقء أصبءت ذاء أهمىة فى عالم الأعمال لأنَّ لها علاقة بوفرة المعلوماء عئء إءآا أى قرار إسئمارى، فى ءالة وؤوء شفافىة أى إفصاآ وئسهىل كبىرىن للءصول على المعلوماء، فإن ذللك ىوفىر على المئسئمرىن ءكالىف إضافىة كانوا سىءءملونها من أجل الءصول علما فى ءالة غىاب الشفافىة¹².

نشىر فقط إلى أنه ىؤب أن ىشءمل إصلاآ مناآ الاسئمار على كل الؤوانب السابقة ولو بالءءرىج، لأنَّ النقص المسؤل فى أءء ءوانبه لا ىمكن ءعوىضه بؤانب آءر؛ فمئلا إنَّ ءءقىق الإسئقرار الإءءصاءى فى بلد ما وؤىر كاف فى ظل عدم ءوفر التشرىعات والتنظىمات الشفافىة. ونظرا لأنَّ كل ءول العالم أصبءت ءئسابق من أجل ءوفىر المناخ المناسب فإنَّ الإءءلاف بىنها سوف ءءءه ءصوصىات البلد أو ءزئىات فقط، ءمكنه من ءءقىق مىزة ءنافسىة فى مناآه وءءعله أكءر ءاذبىة.

ئالئاء: ءقىبم ءطور مناآ الاسئمار فى الؤزائر:

ىءم الإءءماء فى عملىة ءقىبم مناآ الاسئمار على المعلوماء والقوانىن والءصرىءات الؤكومىة، بالإضافة إلى الءراساء والنشراء والءقارىر الئى ءءءمها بعض المؤسساء والمنظماء الءولىة والؤهىوة

المتخصصة، والتي تصدر بعض المؤشرات التي تعالج جانبا أو عدة جوانب من مناخ الأعمال وتصنف الدول حسب هذه المؤشرات. ويمكن تقسيم المؤشرات المستعملة في تقييم مناخ الأعمال إلى : مؤشرات كمية ومؤشرات نوعية والتي سنعتمدها في تقييم تطور مناخ الاستثمار في الجزائر.

1 المؤشرات الكمية:

نستعرض بعض المؤشرات الكمية المتمثلة في المؤشرات الإقتصادية الكلية، ومؤشرات البنية التحتية المساعدة على القيام بالأعمال، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية.

1.2 المؤشرات الإقتصادية الكلية:

1.2.1 النمو الإقتصادي: نتبع تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015 من خلا الجدول التالي:

جدول رقم (01) تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2015 بالنسبة المئوية:

السنو	95	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
النسبة	3.8	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.80	3.8	3.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات المتوفرة في:

— <http://Unctadstat.unctad.org/tableviewer/tableview.aspx>

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أنّ الوضعية الاقتصادية في تحسن مستمر بالمتوسط، ففي بداية الفترة كانت معدلات النمو ضعيفة، ثم بدأ المعدل يحقق قيما أكبر حيث بلغ متوسط الفترة 1995-2000 المقدار 3.25% كما تواصل تحقيق معدلات نمو إيجابية على مدى سنوات العشرية 2000-2009 حيث بلغ المتوسط 3.89% ما يعني تحسن في الوضعية الاقتصادية أكثر، ثم شهد في الفترة المتبقية استقرارا نسبيا بمعدلات متقاربة كان متوسطها 3.38%. إلا أنه إذا حللنا مكونات هذا الناتج نجد قطاع المحروقات يساهم بالنسبة الأكبر ولو إستثنينا قطاع المحروقات لانخفض المعدل.

1.2.2 التضخم: من أجل دراسة تطور معدل التضخم نستعرض الجدول الموالي:

جدول رقم (2): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1995-2015 بالنسبة المئوية:

السنو	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النسبة	29.8	4.95	29.8	4.95	0.3	4.2	1.4	3.56	1.64
السنو	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	2.32	3.56	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8

المصدر: من اعدادنا اعتمادا على المعطيات المتوفرة في:

— <http://Unctadstat.unctad.org/tableviewer/tableview.aspx>

يوضح الجدول تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1995-2015، حيث كان مرتفعا في بداية الفترة، فقد سجل نسبة 29% سنة 1995 بسبب بداية برنامج التعديل الهيكلي وما رافقه من تحرير الأسعار.

ولكن مع أواخر عشرية 1990 بدأ الإستقرار يعود إلى البلد حيث إنخفض معدل التضخم ليسجل معدلات منخفضة على مدار سنوات 2000-2009، حيث لم يتجاوز 6% ما يعني إستقرار في الأسعار، وذلك لأنَّ الفترة الإنتقالية إنتهت. ورغم انه حقق معدلات متباينة في الفترة 2010-2015 الا انه يبقى مقبولا حيث كانت اعلى نسبة هي 8.9%.

1.2.3 وضعية الحساب الجاري: نسلط الضوء على تطور الحساب الجاري في الجزائر للفترة 1995-2015:

جدول رقم (3): وضعية الحساب الجاري في الجزائر للفترة 1995-2015 بمليار دولار أمريكي

السنوات	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة	-2.23	9.14	7.06	4.35	8.80	11.11	21.18	28.92
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	33.95	0.43	12.22	17.67	12.21	1.03	-9.68	-27.55

المصدر: من اعدادنا اعتمادا على المعطيات المتوافرة في:

— <http://Unctadstat.unctad.org/tableviewer/tableview.aspx>

يتضح من خلال الجدول أن وضعية الحساب الجاري الجزائري تنقسم إلى مرحلتين المرحلة الاولى من 1995 إلى 2011 وتتميز بالاتجاه نحو التحسن والمرحلة الثانية من سنة 2012 والتي اتجه فيها الحساب الجاري إلى التناقص وإلى العجز وهذا طبعا لتبعية لاقتصاد الجزائري لصادرات المحروقات التي انخفضت أسعارها في المرحلة الاخيرة بعدما كانت مرتفعة في المرحلة الاولى. إنَّ المستثمرين الأجانب لا يهتمهم الرصيد النهائي ولكن أكثر ما يهتمهم هو تحليل هيكل الصادرات والواردات التي تكشف عن فرص استثمارية جديدة، والجزائر تتميز بارتفاع فاتورة وارداتها إلى مستويات كبيرة ما يعني وجود قطاعات غير مشبعة وفرص للاستثمار.

1.2.4 المديونية الخارجية: نعرض جدول تطور المديونية الخارجية للجزائر منذ سنة 1995.

جدول رقم (4): تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة 1995-2015 بمليار دولار أمريكي.

السنة	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة	31,3	28,49	23,45	20,85	21,41	22,42	21,16	16,4	5,22
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	6,13	6,24	7,42	7,26	6,06	5,51	5,24	5,52	4,67

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على المعطيات المتوافرة في:

<http://datatopics.worldbank.org/debt/ids/country/DZA#void>

يتضح من الجدول أنَّ المديونية الخارجية في الجزائر شهدت إرتفاعا في بداية الفترة، وذلك راجع إلى الفترة الصعبة التي مر بها البلد بسبب انخفاض أسعار البترول وعملية إعادة الجدولة التي زادت من حجم المديونية؛ إلا أنَّ هذا الإرتفاع توقف وتحول إلى انخفاض في السنوات اللاحقة، بسبب تسديد ديونها

نظرا لارتفاع أسعار البترول منذ سنة 1998 لتتخفض إلى مستويات مريحة جدا في السنوات المتبقية من الدراسة.

من خلال المؤشرات السابقة، يمكن الحكم بأنّ الوضعية الاقتصادية الكلية في الجزائر شهدت تحسنا كبيرا مقارنة مع فترة التسعينات، فقد طبقت برامج المؤسسات المالية الدولية بكل جدية وحقت نتائج مرضية فيما يخص الاستقرار الاقتصادي، فمثلا حسب المنتدى الاقتصادي العالمي جاءت الجزائر في المراتب الثانية والخامسة عالميا سنوات 2007 و2008 على التوالي من حيث تحقيق الإستقرار الاقتصادي.

1.3 عوامل السوق والكفاءة:

نشير هنا إلى العوامل المتعلقة بحجم السوق ونموه، وتكلفة عوامل الإنتاج، ومدى توافر البنى التحتية وتطورها.

1.3.1 حجم السوق:

يتجاوز عدد سكان الجزائر حاليا 41 مليون نسمة¹³ بمعدل نمو حوالي 2.15% في السنة، بعدما كان حوالي 29 مليون نسمة سنة 1998، ولم يكن يتجاوز 24 مليون نسمة سنة 1990، ويُتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالي 48 مليون نسمة سنة 2030¹⁴، وبذلك فهي تمثل سوقا كبيرا للإستثمار خصوصا وأنّ فاتورة الواردات كبيرة جدا، ما يعني نقص إشباع وطلب كبير في عدة قطاعات، كما أنّ هذه السوق يمكن أن تتوسع إلى الدول المجاورة. وقد احتلت الجزائر المرتبة 50 من حيث حجم السوق سنة 2009 حسب المنتدى الاقتصادي العالمي¹⁵.

1.3.2 تكلفة العوامل:

- موارد الطاقة: تعتبر الجزائر أكبر بلد على مستوى البحر المتوسط من حيث موارد الطاقة، فهي تحتل مراتب متقدمة في ترتيب الدول فيما يتعلق بإحتياطي وإنتاج وتصدير كل من البترول والغاز، وبذلك فهي من هذه الناحية توفر للمستثمر موارد الطاقة وبأسعار منخفضة جدا¹⁶.
- تكاليف العمالة: متوسط الأجور في الجزائر في القطاع الخاص يقدر بـ 32 078 دج¹⁷، أي ما يقارب 297 دولار امريكي شهريا¹⁸، وهي تعتبر منخفضة وتنافسية سواء مع دول الجوار أو على المستوى الدولي؛ اما من حيث الكفاءة فهي متوسطة إلى جيدة.

1.3.3 البنى التحتية:

يمكن تقسيمها إلى بنى تحتية قاعدية وبنى تحتية إقتصادية وبنى تحتية تكنولوجية، وذلك كما يلي:

- البنى التحتية القاعدية:

شبكة الطرقات: تتوفر الجزائر على شبكة طرقات إجمالية يبلغ طولها حوالي 112 039 كلم، تشمل على طرق سريعة وطرق ولائية وأخرى بلدية¹⁹، ويقسمه هذا العدد على المساحة نجد معدل 4.73 كلم من الطرقات لكل 100 كلم² من المساحة، ولكن هذا المعدل يزيد في الشمال بإعتبار أنّ معظم الطرقات تقع

به والمساحة قليلة. وتعتبر عملية نقل البضائع باستعمال الطرق البرية الوسيلة الأكثر استعمالا، حيث تغطي حوالي 90% من عمليات نقل البضائع.²⁰

السكك الحديدية: تتوفر الجزائر على شبكة سكك حديدية تبلغ حوالي 4700 كلم تتوسطها حوالي 200 محطة تجارية، ولكن تمتلك حاضرة قطارات قديمة، وتعتبر استعمالات النقل بالقطارات محدودة جدا. المطارات: يوجد بالجزائر 31 مطارا مفتوحا من بينها 14 تستجيب للمعايير الدولية، إلا أنها لا تغطي نسبة كبيرة من العمليات التجارية الدولية، وتحكم العمل فيها شركة الخطوط الجوية الجزائرية التي لا تقدم خدمات في المستوى اللازم.

الموانئ: يتوافر بالجزائر 11 ميناء متعدد النشاطات من بينها 2 مخصصة للبترول فقط²¹، ويعتبر ميناء الجزائر لوحده يستقبل 30% من السلع المستوردة²²، وعلى الرغم من أن النقل البحري هو الوسيلة الأكثر إستعمالا في التجارة الخارجية للجزائر، إلا أن الإجراءات الإدارية والتنظيمية تعتبر نقطة سوداء تؤخر خروج السلع من الميناء.

– البنى التحتية الإقتصادية:

مراكز البحث: تتوفر بالجزائر حوالي 106 مؤسسة جامعية وحوالي 21 مؤسسة بحث، بالإضافة إلى 639 مخبر بحث²³، ما يعني توفير يد عاملة ذات تكوين عالي، لكن يعاب أن معظم مخابر البحث عمومية ونتائجها محدودة جدا.

الوساطة المالية: يشتغل بالجزائر 21 بنك تجاري و8 مؤسسات مالية بالإضافة إلى 7 مكاتب ربط، كلها تحت سلطة بنك الجزائر وتمتلك فروعا عبر كافة أنحاء البلد²⁴، لكن يعاب على هذا القطاع أنه مازال غير متطور من حيث الخدمات المقدمة للزبائن، أما عن البورصة فهي تعتبر هيكلا بلا روح.

المناطق الإقتصادية الخاصة: تتوفر الجزائر على 726 منطقة صناعية ومنطقة نشاط، على مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 15 ألف هكتار موزعة على كافة الولايات²⁵، لكنها تعاني من تأخر كبير نظرا لقدمها فهي تعود إلى سنوات 1970، وبالتالي فالهياكل القاعدية بها مهتلكة والعقار باهض التكلفة، كما أنها لا توفر إمتيازات خاصة للمستثمرين، كما حددت الدولة بعض المناطق التي يخضع فيها المستثمرون إلى معاملة خاصة، على غرار الولايات الجنوبية وبعض الولايات التي تحتاج فيها التنمية إلى دعم من قبل الدولة. أما المناطق الحرة فقد تم تقرير إنجاز واحدة بجيجل إلا أنها لم تنجح رغم بداية الأشغال فيها وألغيت.

– البنية التحتية التكنولوجية:

يمكن قياسها بمدى إنتشار استعمال الهاتف الثابت والهاتف النقال والأترنت وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (5): نسبة استخدام الهاتف الثابت و النقال والانترنت لكل 100 شخص في الجزائر لفترة 2000-2015.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الهاتف الثابت	5,55	5,85	5,99	6,30	7,43	7,57	8,23	8,74
الهاتف النقال	0,27	0,31	1,38	4,38	14,59	40,23	60,85	78,53
الانترنت	0.49	0.65	1.59	2.20	4.63	5.84	7.38	9.45
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الهاتف الثابت	8,59	7,08	7,89	8,10	8,55	7,99	7,76	8,04
الهاتف النقال	75,66	89,96	88,44	94,31	97,52	100,79	108,44	106,38
الانترنت	10.18	11.23	12.50	14.00	15.23	16.50	25.00	38.20

Source:

- www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2016/Individuals_Internet_2000-2015.xls
- www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2016/Mobile_cellular_2000-2015.xls
- www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2016/Individuals_Internet_2000-2015.xls

من خلال معطيات الجدول يتضح أنه رغم زيادة عدد مستعملي الهاتف الثابت في الجزائر، إلا أنه بقي ضعيفا إذ لم يتجاوز 10 مستعملين لكل 100 شخص في أقصى الحدود، وذلك يعني ضعف اعتماد الهاتف الثابت في التعاملات الإقتصادية؛ ولكن بالمقابل فإن عدد خطوط الهاتف النقال شهد ارتفاعا كبيرا، الذي انتقل من 0.27% إلى 106.38% خلال فترة الدراسة، وذلك يرجع إلى كون التكنولوجيا جديدة والمنافسة فيها شديدة ما جعل من أسعارها تنخفض، وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا لأن الهاتف النقال يسهل المعاملات بدرجة كبيرة.

أما فيما يخص عدد مستعملي الإنترنت، فالجدول يبين أن عدد المستعملين شهد زيادة لكن بنسب منخفضة، حيث أنه لم يتجاوز 12.50% في العشرية 2000-2010 لكن بعد ذلك ارتفع بمعدلات أكبر ليبلغ 38.20%. وهذا يفسر بزيادة استخدام انترنت الهاتف المحمول، ما يعطي مؤشرا إيجابيا فيما يخص استخدام التجارة الالكترونية في المستقبل التي لا تزال ضعيفة.

1.4 مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

سوف نأخذ بعضا من المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر وهي كالتالي:

1.4.1 بداية النشاط:

جدول رقم (6): مؤشر بداية النشاط في الجزائر للفترة 2003-2015

السنوات	عدد الإجراءات	المدة (الأيام)	التكلفة (%) من دخل الفرد	رأس المال الأدنى (%) من دخل الفرد	الترتيب العالمي
2003	18	29	31,9	73	/
2004	14	26	27,3	65,5	/
2005	14	26	25,3	55,1	/

2006	14	24	21,5	46	/
2007	14	24	13,2	45,2	/
2008	14	24	10,8	36,6	141
2009	14	24	12,1	31	148
2010	14	24	12,9	34,4	150
2011	13	24	12,1	30,6	153
2012	13	24	12,1	27,2	156
2013	13	24	12,4	28,6	164
2014	13	22	11	24,1	141
2015	13	20	10,9	23,6	145

المصدر: من إعدادنا إعتقادا على المعطيات المتوافرة:

— <http://francais.doingbusiness.org/custom-query>

يتضح من الجدول أنّ الجزائر تقوم بإصلاحات من أجل الوصول إلى أفضل الشروط لممارسة الأعمال، من خلال أنّ عدد الإجراءات اللازمة انخفض ولكن ليس بالكثير. كذلك المدة انخفضت من 29 يوما سنة 2003 إلى 24 يوما سنة 2010 وبقيت كذلك إلى غاية سنة 2014 حين انخفضت إلى 22 يوما ثم إلى 20 في سنة 2015 ما يعني وجود تحسن ولكن ضعيف بالنظر إلى طول المدة، أما فيما يتعلق بالتكلفة ورأس المال الأدنى فإنّ الجزائر قامت بتحسينات كبيرة فانخفضت التكلفة من 31% إلى 10,9% بين 2003 و2015 الا أنها لاتزال متاخرة ويوضح ذلك تواجدها في اواخر الترتيب العالمي المتعلق بهذا المؤشر.

1.4.2 الحصول على قرض:

جدول رقم (7): مؤشر الحصول على قرض في الجزائر للفترة 2003-2015

الترتيب العالمي	تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية % البالغين	التغطية العمومية للمعلومات الائتمانية % البالغين	مؤشر معلومات القرض (6-0)	قوة الحقوق القانونية للمقرض والمقرض (0-10)	
/	0	0	/	1	2003
/	0	0	0	3	2004
/	0	0	0	3	2005
117	0	0,2	2	3	2006
115	0	0,2	2	3	2007
131	0	0,2	2	3	2008
135	0	0,2	2	3	2009
138	0	0,2	2	3	2010

150	0	0.3	3	3	2011
129	0	2.3	4	3	2012
130	0	2.4	4	3	2013
171	0	2	0	2	2014
174	0	1.9	0	2	2015

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على المعطيات المتوافرة في:

— <http://francais.doingbusiness.org/custom-query>

تُعبّر معطيات الجدول عن مدى تطور الجهاز المصرفي في الجزائر، حيث نجد مؤشراتنا منخفضة سواء ما تعلق بحقوق المقرضين و المقرضين أو مؤشر تغطية المعلومات الائتمانية، حيث نجد اعتمادها على القطاع العمومي في تغطية المعلومات الائتمانية بينما المكاتب الخاصة منعدمة؛ كما أن هذا القطاع متأخر من حيث الخدمات المقدمة ويؤكد ذلك الترتيب العالي حيث تأتي في مراتب متأخرة.

1.4.3 تصفية المشروع:

يقيس المؤشر الوقت اللازم من أجل تصفية مشروع استثماري، وكذا التكلفة التي يتحملها المساهم لإتمام العملية، بالإضافة إلى نسبة استرداد حقوقه بعد التصفية، وذلك كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (8): مؤشر تصفية المشروع في الجزائر للفترة 2003-2015

الترتيب العالي	نسبة الإسترجاع) سنت من دولار)	تكلفة الدعوى القضائية % من الممتلكات	وقت إسترداد الحقوق(سنوات)	
/	33	4	3,5	2003
/	37	4	3,4	2004
/	37,4	4	4	2005
41	41,7	7	2,5	2006
45	41,7	7	2,5	2007
49	41,7	7	2,5	2008
51	41,7	7	2,5	2009
51	41,7	7	2,5	2010
59	41,7	7	2,5	2011
62	41,7	7	2,5	2012
60	41,7	7	2,5	2013
97	41,7	7	2,5	2014
73	50.8	7	1.3	2015

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على المعطيات المتوافرة في:

— <http://francais.doingbusiness.org/custom-query>

حسب معطيات هذا الجدول فإنَّ الجزائر شهدت تحسنا في المؤشرات سواء من حيث المدة المتعلقة بالإسترداد، التي انخفضت من 3 سنوات ونصف في بداية الفترة إلى 1.3 سنة في نهايتها، أو في التكلفة التي تُعتبر منخفضة جدا، حيث تمثل 7%، وفي الوقت نفسه تُعتبر نسبة الإسترداد كبيرة حيث بلغت سنة 2015 أعلى قيمة لها والمقدرة بـ 50.8%، والترتيب العالمي الخاص بهذا المؤشر يوضِّح ذلك، حيث يضع الجزائر في مراتب متقدمة وهذه نقطة إيجابية إذ تعطي طمأنينة للمستثمرين وثقة أكبر.

من خلال عرض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال يتضح أنَّ وضعية الجزائر شهدت تحسنا، إلا أنَّها غير كافية وعليها أن تقوم بالمزيد من الإصلاحات التي من شأنها أن تقلل من عدد الإجراءات والمدة اللازمة لبعض العمليات المتعلقة بالإستثمار، بالإضافة إلى ضرورة الإهتمام بالقطاع البنكي وإدخال إصلاحات عليه، من أجل جعله مواكبا لما هو موجود على المستوى العالمي.

2 المؤشرات النوعية:

سوف نقتصر على بعض المؤشرات النوعية، التي من خلالها نحاول إعطاء صورة عن البلد حسب مدلول كل منها، وذلك كما يلي:

2.2 مؤشر التنافسية العالمية:

جدول رقم (9): تطور مؤشر التنافسية العالمية الخاص بالجزائر للفترة 2001-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
4.0	4.08	3.79	3.7	4.0	3.96	3.95	3.71	3.91	3.9	3.46	3.41	3.39	/	/	قيمة المؤشر
87	79	100	110	87	86	83	99	81	76	78	71	74	/	/	الترتيب العالمي
بين 2 و1	بين 2 و1	بين 2 و1	بين 2 و1	بين 2 و1	بين 2 و1	مرحلة 2	مرحلة 2	بين 2 و1	/	/	/	/	/	/	مرحلة التنمية

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على: <http://reports.weforum.org/>

يعتبر تصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي للدول حسب التنافسية ذا أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين، ومن خلال الجدول يتبين أنَّ رصيد الجزائر في المؤشر شهد تحسنا خلال فترة الدراسة إلا أنه غير كاف، فالجزائر في أحسن حالاتها صنفت ضمن المرحلة الثانية من التنمية، التي تمثل المجموعة الثالثة وهي الإقتصاديات التي تعتمد في تنميتها على عوامل الكفاءة وهذا في سنتي 2008 و2009، أما باقي السنوات فقد بقيت ضمن المجموعة الرابعة وهي المرحلة الانتقالية بين الدول التي تعتمد على الموارد

والدول التي تعتمد على الكفاءة، وهذا يعتبر غير كاف رغم تحسن طفيف في قيمة المؤشر؛ وعلى العموم فوضعيتها دون المتوسط والترتيب العالمي يبين ذلك.

2.3 مؤشرات البيئة العامة للأعمال:

نقوم بعرض بعض المؤشرات التي تعبر عن الوضعية العامة والأولية لممارسة الأعمال في الجزائر، كما سيأتي:

2.3.1 مؤشر المخاطر القطرية:

رغم أنه توجد مؤشرات كثيرة تهتم بتقييم المخاطر القطرية إلا أننا سوف نقتصر على المؤشر المركب للمخاطر القطرية الصادر عن (PRS Group) حسب وفرة الإحصاءات.

جدول رقم (10): وضعية الجزائر ضمن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة 1998-2015 بالنسبة المئوية.

السنوات	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة %	47	54	57	53	67	71	73	71	71	74	70	62	61	60	61	63

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على:

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/PRS.xlsx>

اعتمدنا على هذا المؤشر وهو جزء من المؤشر الكلي المركب من 06 مؤشرات جزئية، وذلك لأهميته في بحثنا وهذا المؤشر يتشكل بدوره من أربع مكونات وهي استقرار الحكومة والصراعات الداخلية والصراعات الخارجية والتوترات العرقية. ونلاحظ أن قيمته قد تحسنت بالمقارنة مع بداية الفترة فقد انتقلت من 47% سنة 1998 أي أن نسبة الخطر مرتفعة إلى 74% سنة 2009 ما يعبر عن تحسن كبير في الوضعية وانخفاض المخاطر رغم تراجع النسبة في السنوات اللاحقة إلا أنها بقيت ضمن المخاطر المعتدلة وعلى العموم الجزائر تقع ضمن مجموعة الدول معتدلة المخاطر أو مجموعة الدول منخفضة المخاطر، وهذا يُعتبر تحسنا كبيرا بالمقارنة مع ما كانت عليه الوضعية في عشرية 1990 حيث كانت الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر العالية جدا وبالتالي فإن الجزائر أصبحت تتميز باستقرار سياسي كبير مقارنة مع ما مرت به في عشرية التسعينات.

2.3.2 مؤشر العولمة:

جدول رقم (11): مؤشر العولمة في الجزائر للفترة 1995-2014

السنوات	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة المؤشر الكلي %	43.69	33.29	41.91	47.45	48.1	49.66	51.32	52.72	54	43.47	52.27	53.55	52.17	50.18	50.25	49.87	52.33

الترتيب العالمي	العلامة الاقتصادية	العلامة الاجتماعية	العلامة السياسية
/	/	/	66,13
119	37,9	38,69	83,99
119	38,29	37,61	83,9
117	41,93	40,06	84,18
115	43,07	40,44	84,96
111	45,57	41,09	85,03
110	48,22	40,16	85,28
112	51,51	39,85	85,28
94	43,92	26,52	75,61
94	45,43	24,37	77,9
112	51,51	39,85	85,28
112	44,20	34,78	85,72
104	39,85	39,85	84,03
95	41,52	35,65	81,04
103	42,71	35,71	78,04
114	47,02	35,55	81,66

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على المعطيات المتوافرة في: <http://globalization.kof.ethz.ch/query>

يبين الجدول وضعية الجزائر ضمن مؤشر العولمة الكلي ومؤشراته الفرعية، المتمثلة في العولمة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ونلاحظ أن الجزائر رغم أنها حققت تحسنا على مستوى المؤشر الكلي، إلا أنه لم يصل إلى مستويات عالية حيث لم يتجاوز 54% في أقصى قيمة له ما يعني أنها ضمن الدول متوسطة العولمة، ويدعم ذلك وقوعها في أواخر الترتيب. أما عن المؤشرات الفرعية فقد حققت تطورا كبيرا على مستوى العولمة السياسية وهذا نتيجة الإصلاحات التي تمت في بداية سنوات 1990، وبالنسبة للعولمة الاقتصادية فقد تحسن مؤشرها كذلك ليبلغ مستويات متوسطة، بينما تظهر أنها أقل إندماجا مع العالم فيما يخص الجانب الاجتماعي ذلك أن مؤشرها بقي ضعيفا. وعلميا الإهتمام بتحسين أوضاعها وخاصة الجانب الاجتماعي مثل زيادة عدد مستخدمي الأنترنت الذي يساهم في ربط العلاقات مع العالم الخارجي.

2.3.3 مؤشر الحرية الاقتصادية:

جدول رقم (12): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1995-2015

الحرية المالية	حرية الاستثمار	الحرية التجارية	حرية الأعمال	الإنفاق الحكومي	حقوق الملكية	المؤشر الكلي	
50.0	50.0	54.2	70.0	69.5	50.0	55.7	1995
50.0	50.0	54.2	70.0	60.7	50.0	54.5	1996
50.0	50.0	54.2	70.0	65.5	50.0	54.9	1997
50.0	50.0	54.2	70.0	69.3	50.0	55.8	1998
50.0	50.0	54.2	70.0	72.8	50.0	57.2	1999
50.0	50.0	39.6	70.0	63.3	50.0	56.8	2000
50.0	50.0	59.6	70.0	63.3	30.0	57.3	2001
50.0	70.0	60.0	70.0	71.2	30.0	61.0	2002
30.0	70.0	50.4	70.0	74.9	30.0	57.7	2003

30.0	70.0	55.0	70.0	62.4	30.0	58.1	2004
30.0	50.0	54.4	70.0	61.8	30.0	53.2	2005
30.0	50.0	61.0	74.8	74.4	30.0	55.7	2006
20.0	50.0	66.0	73.7	74.2	30.0	55.4	2007
30.0	40.0	68.8	73.6	74.6	30.0	56.2	2008
30.0	50.0	68.6	72.5	74.1	30.0	56.6	2009
30.0	45.0	70.7	71.2	73.4	30.0	56.9	2010
30.0	20.0	72.8	69.4	62.4	30.0	52.4	2011
30.0	20.0	72.8	66.3	47.9	30.0	51.0	2012
30.0	20.0	67.8	65.2	44.1	30.0	49.6	2013
30.0	45.0	60.8	66.3	51.0	30.0	50.8	2014
30.0	25.0	60.8	66.6	38.7	30.0	48.9	2015

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على المعطيات المتوافرة في:

— <http://www.heritage.org/index/explore.aspx?view=by-region-country-year>.

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ الجزائر تتميز بحرية إقتصادية ضعيفة طيلة سنوات الدراسة، إذ أنَّ قيمة المؤشر تراوحت ما بين 50-59.9، وقد تراجعت في سنة 2015 إلى أقل من 50 ما يعني انغلاق أكثر. أما عن المؤشرات الفرعية فنجدها جيدة في مؤشرات حرية الأعمال والحرية التجارية، حيث تعتبر متوسطة الحرية فهما؛ بينما المؤشرات الأخرى فقد شهدت تراجعا في معظمها وحتى الانفاق الحكومي الذي كان المحرك الرئيسي تراجع بسبب انخفاض أسعار البترول. كما ان مؤشر حرية الاستثمار يعتبر نقطة سوداء بالنسبة للجزائر حيث انخفض إلى مستوى جد متدن.

2.3.4 مؤشر التنمية البشرية:

جدول رقم (13): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1998-2015

السنوات	98	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
قيمة المؤشر	0.68	0.69	0.70	0.70	0.72	0.72	0.73	0.74	0.75	0.66	0.67	0.67	0.73	0.73	0.74	0.74	0.74
الترتيب العالي	107	/	107	108	103	102	104	104	104	/	83	84	94	93	93	83	83

Source:

— human development reports 1995; 2000~2010. - <http://hdr.undp.org/en/composite/trends>

يبين الجدول تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر منذ سنة 1998، ومن خلال الملاحظة نجد بأنَّ قيمة المؤشر شهدت تحسنا، فالجزائر انتقلت ما بين مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة

ومجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية وبالمتوسط فقيمة المؤشر تبلغ 0.70 ما يجعل من الجزائر ضمن الدول ذات التنمية المرتفعة، وقد صنفت من بين الدول التي شهدت تطورا كبيرا في التنمية البشرية للفترة 1975-1998 ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى جانب كل من الصين وتونس²⁶. ويعتبر هذا مؤشرا إيجابيا.

2.4 مؤشرات الحوكمة ومحاربة الفساد:

2.4.1 مؤشر الشفافية: (مؤشر مدركات الفساد):

جدول رقم (14): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003-2015

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة المؤشر	2,6	2,7	2,8	3,1	3	3,2	2,8	2,9	2,9	3,4	3,6	3,6	3,6
الترتيب العالمي	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105	94	100	88

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على: <https://www.transparency.org/research/cpi>

يوضح الجدول تطورات مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في الفترة 2003-2015، وقد تم اعتماد سنة 2003 لأن الجزائر لم تكن ضمن التصنيف منذ بداية المؤشر سنة 1995، ومن خلال الملاحظة نجد أنَّ قيمة المؤشر شهدت تحسنا، فقد تراوحت قيمته ما بين 2.5 و3.6 من 10، وذلك يعبر عن انتشار الفساد ولكن ليس بمستويات كبيرة جدا، حيث كلما اقترب المؤشر من 10 دل ذلك على شفافية أكبر، وترتيبها العالمي يأتي في الثلث الثاني من مجموع الدول المصنفة التي يبلغ عددها 176 دولة.

الخاتمة:

انطلاقا من تتبع وضعية مناخ الاستثمار في الجزائر بإعتماد المؤشرات المختارة، يمكن القول أنه قد شهد تحسنا على العموم ولكن ليس بدرجات كبيرة؛ فالجزائر التي نجحت في إصلاحات الجيل الأول من خلال تحقيق إستقرار في المؤشرات الإقتصادية الكلية وشهدت عودة الإستقرار الأمني إليها، بالإضافة إلى امتلاكها موارد طبيعية وإمكانات بشرية تؤهلها لتكون بلدا لتوطين الإستثمارات، لا تزال متأخرة في المؤشرات الأخرى كمؤشرات الشفافية والحوكمة وغيرها رغم تسجيل تحسن فيها، الذي يوحى بوجود إرادة سياسية لتحسين ظروف ممارسة الأعمال، والتي لا بد ان تتواصل من أجل إتمام عمليات الإصلاح وإستمراره للوصول إلى مناخ تنافسي قادر على اجتذاب المستثمرين الأجانب خصوصا في القطاع الصناعي. وفي الأخير نقول أن مناخ الاستثمار في الجزائر شهد تحسنا وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا ومشجعا، ولكن هذا التحسن اصطدم بمنافسة عالمية كبيرة في مجال تحسين مناخ الاستثمار ما لم يمكن الجزائر من تحقيق النتائج المرجوة. ولذلك لا بد من التحسين أكثر والتركيز على كافة الجوانب لأنه لا يمكن تعويض

النقص في جانب بجانب آخر: كما أنه لا يكفي السير في طريق التحسين فقط ولكن لابد أن تكون الأحسن أو من بين الأحسن.

المراجع:

1. Giorgio pellicilli, Stratégie d'entreprise, de Boeck, Bruxelles, 2007, p92
2. أبو قحف عبد السلام، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، دار الجامع ة الجديدة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص29
3. عبد الحميد زعباط، تحسين مناخ الإستثمار الخاص حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، ص4
4. فريد النجار، إدارة الأعمال الدولية والعالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص131
5. Giorgio pellicilli, Op. Cit., p98
6. Ian Worthington and Chris Britton, The Business Environment, fifth edition, Pearson Education, United Kingdom, 2006, p13
7. أبو قحف عبد السلام، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سابق، ص27
8. Ian Worthington and Chris Britton, Op. Cit., p14.
9. John D. Sullivan, improving the business climate through private sector collective action, conference on freedom commerce and peace, Georgia, 2006, p3.
10. مصطفى كامل، عبد الغني حامد، إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة لورد للشئون الجامعية، البحرين، 2006 ، ص56-58
11. عبد الحميد أونيس، الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أفريل 2006 ، جامعة الشلف، الجزائر، ص254 .
12. بلوج بوالعيد، تأثير الشفافية على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص4.
13. <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2015> consulté le 17/06/2017
14. http://www.huffpostmaghreb.com/2015/08/05/algerie-population-030_n_7938776.html consulté le 17/06/2017
15. The global competitiveness report 2010 highlights, world economic forum, Geneva, 2010, p18
16. Guide investir en Algérie 2008, Op.,Cit, p25
17. <http://www.andi.dz/index.php/fr/couts> consulté le 26/06/2017
18. تم احتسابها إلى أساس سعر صرف 1 دولار أمريكي=108 دينار جزائري
19. <http://www.mtp.gov.dz/fr/permalink/3937.html> consulté le 04/04/2017
20. <http://www.mtp.gov.dz/directiondesroutes.html> consulté le 04/07/2017

21. <http://www.mtp.gov.dz/fr/domaines-d-activite/3034-sous-secteur-infrastructures-maritimes.html>
consulté le 07/07/2017

22. Guide investir en Algérie 2008, Op.,Cit, p41

23. <https://www.mesrs.dz/universites> consulté le 10/07/2017

24. <http://www.bank of Algeria.dz> consulté le 10/07/2017

25. سعءىءى ىءى، ءقءىم مناآ الاسءءمار الأءنبى فى الءزانر، مءلة العلوم الإنسانىة، ع 31 ، قسنءبنة، 2009 ، ص91.

26. Human development report 2000, p150